



الانتهاكات تتصاعد .. والمعاناة تتفاقم

واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال

يوليو 2026

صادرة عن /



مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي

الانتهاكات تتصاعد .. والمعاناة تتفاقم
يوليو 2026

مقدمة/

شهد النصف الأول من عام 2026 استمرارًا في تصاعد سياسات الاعتقال والانتهاكات بحق الفلسطينيين، حيث سُجل أكثر من (3600) حالة اعتقال في الضفة الغربية بما فيها القدس، من بينهم (276) طفلًا و(107) نساء، فيما ارتفع عدد الأسرى داخل سجون الاحتلال إلى نحو (9400) أسير وأسيرة، بينهم (94) أسيرة، وأكثر من (350) طفلًا، و(3244) معتقلًا إداريًا، إضافة إلى (1320) معتقلًا تحت ما يسمى "قانون المقاتل غير الشرعي".

وتأتي هذه الأرقام في سياق سياسة اعتقال وتصعيد مستمرة منذ بدء حرب الإبادة، التي أسفرت عن أكثر من (24600) حالة اعتقال في الضفة الغربية، واعتقال أكثر من (785) امرأة و(1900) طفل، إلى جانب استشهاد أكثر من (100) أسير داخل سجون الاحتلال.

وتستعرض هذه الورقة أبرز التطورات والانتهاكات التي شهدتها السجون خلال شهر يوليو، بما في ذلك سياسات القمع والتعذيب، والإهمال الطبي، واستهداف الأسرى المرضى والأسيرات، وتدهور الأوضاع المعيشية والصحية، استنادًا إلى الإفادات الموثقة والمعطيات الصادرة عن المؤسسات المختصة.



النصف الأول من عام 2026 بالأرقام

ملخص إحصائي حول واقع المعتقلين والأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال

الاعتقالات خلال النصف الأول من 2026

+3600
حالة اعتقال



276
طفلاً



107
نساء



الأسرى داخل السجون



+350
طفل



94
أسيرة

9400
أسير وأسيرة

1320
معتقلاً وفق "قانون المقاتل غير الشرعي"

3244
معتقلاً إدارياً



3244
معتقلاً إدارياً



منذ بدء حرب الإبادة

+785
امرأة

+24600
حالة اعتقال

+100
شهيد داخل السجون



+1900
طفل



- **تصعيد ممنهج للانتهاكات:** شهد شهر يوليو استمرارًا وتصاعدًا في السياسات العقابية التي تنتهجها إدارة سجون الاحتلال بحق الأسرى، عبر إجراءات تستهدف استنزافهم جسديًا ونفسيًا، وكسر إرادتهم.
- **غياب المساءلة والرقابة:** تواصل سلطات الاحتلال منع أي رقابة دولية فاعلة على السجون، في ظل غياب آليات المحاسبة، بما يتيح استمرار الانتهاكات دون مساءلة.
- **اتساع دائرة الانتهاكات:** لم تعد الممارسات تقتصر على حرمان الأسرى من حقوقهم الأساسية، بل امتدت لتشمل التعذيب الجسدي والجنسي، والإهمال الطبي المتعمد، وفرض ظروف اعتقال قاسية تُهدد حياتهم.



أبرز الانتهاكات الموثقة خلال يوليو

تصعيد عمليات القمع والتنكيل:

- تنفيذ اقتحامات متكررة للأقسام، رافقها تفتيش مهين، واعتداءات بالضرب، واستخدام مفرط للقوة.
- استمرار الاعتداءات بحق الأسيرات في سجن "الدامون" عبر الاقتحامات والعزل والإجراءات العقابية.
- استهداف الشعائر الدينية بمصادرة ملابس الصلاة والتضييق على ممارسة العبادات.

تدهور الأوضاع الصحية والبيئية:

- تفشي الأمراض الجلدية، وفي مقدمتها الجرب والالتهابات الفطرية، نتيجة الاكتظاظ وانعدام النظافة.
- انتشار الحشرات والبعوض داخل الأقسام، مع استمرار حرمان الأسرى من الحد الأدنى من مستلزمات النظافة.

الإهمال الطبي المنهج:

- استمرار المماطلة في تقديم العلاج والفحوصات اللازمة للأسرى المرضى.
- تحولت عيادات السجون إلى أماكن يخشى الأسرى التوجه إليها بسبب ما يتعرضون له من اعتداءات وإهانات أثناء النقل أو العلاج.

التعذيب الجسدي والجنسي:

- تصاعد الاعتداءات الوحشية، لاسيما بحق معتقلي قطاع غزة، والتي أسفرت عن إصابات في الرأس والعينين، وكسور في الأسنان، وجروح مختلفة.
- توثيق جهات أممية ومؤسسات حقوقية لممارسات تعذيب واعتداءات جنسية ممنهجة بحق الأسرى داخل مراكز الاحتجاز.



إجراءات الاحتلال لتصعيد القمع وتشريع الانتهاكات

- **التوسع في التشريعات العنصرية:** واصلت سلطات الاحتلال الدفع بمنظومة تشريعية تستهدف الأسرى الفلسطينيين، من خلال المضي في إقرار قانون إعدام الأسرى، وإنشاء محكمة خاصة لمعتقلي قطاع غزة تتيح فرض عقوبة الإعدام، في محاولة لشرعنة الجرائم المرتكبة بحقهم وإضفاء غطاء قانوني على سياسات القتل والتنكيل.
- **التوسع في الاعتقال التعسفي:** استمرت سلطات الاحتلال في توسيع استخدام الاعتقال الإداري والاعتقال بموجب ما يسمى "قانون المقاتل غير الشرعي"، واحتجاز مئات الفلسطينيين دون تهمة أو محاكمة، ورفض الطعون القانونية المقدمة للإفراج عنهم، في انتهاك صارخ للضمانات القانونية الأساسية.
- **استهداف القيادات الوطنية:** أقدمت إدارة السجون على استهداف **القائد الأسير مروان البرغوثي** بإطلاق الرصاص المطاطي عليه داخل زنزانته، في تصعيد خطير يعكس سياسة الاستهداف المباشر لقيادات الحركة الأسيرة.
- **استهداف قيادات الحركة الأسيرة:** واصلت إدارة سجون الاحتلال استهداف قيادات الحركة الأسيرة عبر تشديد العزل والانتهاكات بحقهم وتنقلهم من عزل لعزل آخر. وكشف **الأسير القيادي حسن سلامة من عزل سجن "جانوت"** عن تعرض الأسرى لأربع عمليات قمع واعتداء بالضرب خلال أقل من عشرة أيام، إلى جانب الاعتداء عليهم أثناء النقل وزيارات المحامين، واستمرار سياسة التجويع وتقليص مدة "الفورة"، وحرمان الأسرى المعزولين من التواصل فيما بينهم. كما أكد تدهور حالته الصحية نتيجة إصابته بإسهال مزمن منذ عام، وحرمانه من الفحوصات والعلاج اللازم.

• **تصاعد استخدام الرصاص المطاطي** : حوّلت إدارة سجون الاحتلال استخدام الرصاص المطاطي إلى سياسة عقابية ممنهجة بحق الأسرى، حيث وثقت المؤسسات الحقوقية عشرات الإصابات، بينها حالات خطيرة تسببت بنزيف حاد وإصابات في الأطراف هددت بعضها بالبت، وسط استمرار حرمان المصابين من العلاج والرعاية الطبية.

• **تصاعد الانتهاكات بحق الأسيرات** : شهدت الأسيرات الفلسطينيات، ولا سيما في سجن الدامون، تصعيداً غير مسبوق في الاعتداءات، تمثل في اقتحامات متكررة، واعتداءات جسدية عنيفة، وعمليات عزل، وإهانات وتهديدات، إلى جانب استمرار الإهمال الطبي بحق الأسيرات المرضات وتدهور أوضاعهن الصحية، بما يعكس سياسة ممنهجة تستهدف إذلال الأسيرات وكسر إرادتهن.

• **استهداف الطبيب الأسير د. حسام أبو صفية** : تصاعدت المخاوف على حياة **الطبيب الأسير د. حسام أبو صفية** في ظل استمرار احتجازه بموجب ما يسمى "قانون المقاتل غير الشرعي" دون تهمة أو محاكمة، وتعرضه للعزل الانفرادي في قسم راكيفة والتجويع والتعذيب المنهج، إلى جانب حرمانه من العلاج والرعاية الطبية، رغم التدهور الخطير في وضعه الصحي، بما يجعله نموذجاً لسياسة الاستهداف المتعمد للأسرى المرضى.

• **تكريس العزلة والإفلات من المسائلة** : واصلت سلطات الاحتلال فرض إجراءات تعمق عزلة الأسرى عن العالم الخارجي، وتحد من الرقابة على السجون، بما يهيئ بيئة تسمح باستمرار الانتهاكات والتعذيب والإهمال الطبي بعيداً عن أي مساءلة أو محاسبة دولية.

السياسات الإسرائيلية

ضد الأسرى الفلسطينيين في تموز

تموز لعام 2026



استهداف قيادات الحركة الأسيرة

- عزل القيادات داخل السجون
- ضرب وحدة الحركة الأسيرة



استهداف القيادات الوطنية

- اعتقال واستهداف رموز نضالية بارزة
- محاولات كسر الإرادة الوطنية



التوسع في الاعتقال التعسفي

- زيادة كبيرة في الاعتقالات بلا تهمة
- استخدام واسع للاعتقال الإداري



التوسع في التشريعات العنصرية

- قوانين تمييزية تستهدف حقوق الأسرى
- تشريعات جديدة تشرعن الانتهاكات



محاسبة

تكريس العزلة والإفلات من المساءلة

- منع الزيارات العائلية
- ومنع الأخبار



استهداف الطبيب الأسير

د. حسام أبو صفية



- تعتمد منعه من العلاج الطبي
- حرمان المرضى من الرعاية الصحية



تصاعد الانتهاكات بحق الأسيرات

- حرمان من الرعاية الصحية والاحتياجات الأساسية
- إجراءات تنكيلية تستهدف المرأة الفلسطينية



تصاعد استخدام الرصاص المطاطي

- اعتداءات جسدية عنيفة
- استخدام مفرط للقوة لقمع الأسرى

أبرز ما كشفت عنه إفادات الأسرى المحررين وزيارات الأسرى خلال شهر يوليو

- **تعذيب ممنهج منذ لحظة الاعتقال:** كشفت الإفادات عن تعرض الأسرى للضرب المبرح، والتعذيب، والتفتيش العاري، والإهانات والشتائم، والتنكيل أثناء الاعتقال والتحقيق والنقل بين مراكز التوقيف والسجون.
- **تصاعد القمع داخل السجون:** وثّقت الشهادات اقتحامات متكررة للأقسام، واستخدام الرصاص المطاطي والكلاب البوليسية، وفرض عقوبات جماعية، والعزل، والاعتداءات الجسدية المتكررة بحق الأسرى.
- **انتهاكات تمس الكرامة الإنسانية:** أفاد الأسرى بتعرضهم للتفتيش العاري المهين، والاعتداءات ذات الطابع الجنسي، والإذلال المتعمد، وإجبارهم على أوضاع مهينة، بما يشكل انتهاكًا صارخًا للكرامة الإنسانية.
- **سياسة التجويع والإفقار المعيشي:** أجمعت الإفادات على تردي نوعية وكميات الطعام، والنوم على أسرة حديدية أو على الأرض، والنقص الحاد في الملابس ومواد النظافة، وتقليص مدة "الفورة"، بما يفاقم المعاناة اليومية للأسرى.
- **الإهمال الطبي وتفشي الأمراض:** أكدت الشهادات انتشار مرض الجرب (السكابيوس) والفطريات والأمراض الجلدية، إلى جانب حرمان الأسرى من العلاج والفحوصات اللازمة، واستمرار إصابات ناجمة عن التعذيب دون رعاية طبية.
- **استهداف معتقلي قطاع غزة:** كشفت إفادات معتقلي غزة عن تعرضهم لتحقيقات قاسية، وضرب متكرر، وتقييد مستمر، واحتجاز في ظروف لا إنسانية، إضافة إلى استمرار احتجاز عدد منهم بموجب ما يسمى "قانون المقاتل غير الشرعي".

• استمرار الآثار النفسية والجسدية: أظهرت الإفادات أن الانتهاكات لم تقتصر على الإصابات الجسدية، بل خلفت آثاراً نفسية عميقة، حيث تحدث الأسرى عن استمرار معاناتهم من الصدمات والخوف والكوابيس نتيجة ما تعرضوا له داخل المعتقلات.

شهادة تختصر الواقع، اختزلت إحدى الإفادات واقع الأسرى بالقول:
"إن معاناتنا أكبر من أن تُكتب بالبرق على الورق، وما نعيشه داخل السجون يفوق الوصف".



الانتهاكات الموثقة في السجون (كل سجن على حدة)

1. سجن "جانوت"

- **حرمان من الحقوق الأساسية:** تحويل الحرمان من "الفورة" إلى عقوبة جماعية تُفرض بشكل متكرر ولأسباب تافهة.
- **سياسة التجويع:** تقليص كميات الطعام إلى أربع قطع من الخبز (التوست) يوميًا لكل أسير.
- **تدهور صحي متواصل:** استمرار انتشار مرض الجرب (السكابيوس) في ظل غياب العلاج والرعاية الطبية.
- **انتهاكات دينية:** سحب المصاحف، ومنع الأسرى من أداء الصلاة بحرية، وقمع الغرف عند رفع التكبير.

2. سجن "الدامون" - قسم الأسيرات

- **إهمال طبي ممنهج:** تدهور الأوضاع الصحية لعدد من الأسيرات المريضات، وحرمانهن من العلاج رغم إصابتهن بأمراض خطيرة ومزمنة.
- **حالات صحية حرجية:** استمرار تدهور الحالة الصحية للأسيرتين فاطمة يوسف وعير عودة، إلى جانب معاناة الأسيرات فداء عساف وسهير زعاقيق في ظل غياب الرعاية الطبية.
- **تصعيد الاعتداءات:** تعرض الأسيرات المعزولات لعمليات ضرب مبرح واعتداءات عنيفة أدت إلى حالات إغماء وإصابات واضحة.
- **ظروف احتجاز قاسية:** استمرار العزل الانفرادي واقتحام غرف الأسيرات والتنكيل بهن بصورة متكررة.

3. سجن "النقب"

- **قمع متصاعد:** أقتحامات واعتداءات متكررة، واستخدام غاز الفلفل والإهانات والألفاظ الجنسية بحق الأسرى.
- **ظروف معيشية كارثية:** طعام رديء وعفن، مصادرة المراوح، تقييد استخدام دورات المياه، ونقص حاد في مواد النظافة وأدوات الحلاقة.
- **تفشي الأمراض:** انتشار مرض الجرب والفطريات والحساسية مع استمرار الإهمال الطبي وحرمان الأسرى من العلاج.
- **انتهاكات دينية وعقابية:** مصادرة المصاحف، والحرمان من "الفورة" لفترات طويلة، والاعتداء على الأسرى المصابين بالجرب بالضرب على مواضع الإصابة.

4. سجن "مجدو" و "جلبوع"

- **تعذيب وإذلال:** إخضاع الأسرى للتفتيش العاري، والضرب والإهانات والتنكيل منذ لحظة وصولهم إلى السجن.
- **قمع وعقوبات جماعية:** اقتحامات متكررة، وعزل، وفرض عقوبات لأسباب تافهة، واستخدام القوة المفرطة بحق الأسرى.
- **ظروف معيشية متدهورة:** اكتظاظ شديد، نوم على الأرض، سياسة تجويع، نقص الملابس ومواد النظافة، وتقليص مدة "الفورة".
- **تدهور صحي مستمر:** انتشار مرض الجرب بين الأسرى، واستمرار الإهمال الطبي وحرمانهم من الرعاية الصحية اللازمة.



قضية الأسرى في الإعلام الغربي

شهد شهر يوليو 2026 تصاعدًا ملحوظًا في حضور قضية الأسرى الفلسطينيين في الإعلام الغربي، مع انتقال الاهتمام من أخبار الاعتقال إلى تقارير استقصائية وإنسانية ركزت على أوضاع الاحتجاز والتعذيب، والإهمال الطبي، والاعتقال الإداري، وقضية الطبيب الأسير د. حسام أبو صفية، بما أسهم في توسيع النقاش الدولي حول أوضاع الأسرى داخل السجون الإسرائيلية، وهذه أبرز التقارير الصحفية والتصريحات:

1. التقارير الصحفية

1.1. صورة الأسير الغزي المقيّد التي اجتاحت الإعلام الغربي (Reuters) التقرير الأوسع انتشارًا كان تحقيق وكالة Reuters تحت عنوان "لم تُفصح إسرائيل عن هوية من اعتدى عليه جنودها، وأُمان غزيتان أنه ابنهما"، ويدور حول الصورة التي أظهرت أسيرًا من غزة معصوب العينين، شبه عارٍ ومقيّدًا على حمالة مصابين داخل مكان احتجاز، بينما حاولت عائلتان فلسطينيتان التعرف على هويته. نقل التقرير شهادات مؤثرة من الأمهات وأفراد العائلة، وسلط الضوء على معاناة العائلات في ظل انقطاع المعلومات عن المعتقلين، وأعاد ملف أوضاع الأسرى إلى واجهة الاهتمام الدولي.

1.2. تصاعد الاهتمام بالطبيب الأسير د. حسام أبو صفية

حظيت قضية الطبيب د. حسام أبو صفية بتغطية واسعة بعد مطالبة لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة بالإفراج عنه، في تقارير نشرتها Reuters وتنقلتها وسائل إعلام دولية عديدة. ركزت التغطية على استمرار احتجازه دون توجيه تهمة، والتحذيرات الحقوقية من تدهور وضعه الصحي، ما جعله أحد أبرز الوجوه الإنسانية في ملف الأسرى خلال يوليو.

1.3. تحقيقات عن ظروف الاحتجاز داخل السجون الإسرائيلية

نشرت صحيفة The Wall Street Journal تقريرًا مطولًا تناول تشديد ظروف الاحتجاز منذ عام 2023، مستندًا إلى شهادات أسرى مفرج عنهم وتقارير أممية وحقوقية.

التقرير جاء بعنوان: "تصاعد الضغط بسبب معاملة إسرائيل للأسرى الفلسطينيين"، ويرتكز على تقارير من مجموعات إسرائيلية ومقابلات مع أسرى سابقين تفصل عنفا، وإهمالا طبيا، ومجاعة بالإضافة للتعذيب وانتشار الأمراض الجلدية، وتقليص الرقابة على السجون.

1.4. ازدياد الاهتمام بالأسيرات والاعتقال الإداري

خصصت Associated Press تقريرًا موسعًا لارتفاع أعداد النساء الفلسطينيات المعتقلات، موضحة أن عددهن تضاعف منذ اندلاع الحرب، مع تزايد استخدام الاعتقال الإداري واحتجاز ناشطات وطالبات جامعيات وعاملات في مؤسسات مدنية. لاقى التقرير انتشارًا واسعًا عبر وسائل إعلام أمريكية ودولية أعادت نشره.



2. التصريحات الرسمية:

2.1. مشترك لـ 12 بعثة دبلوماسية غربية

أصدرت بعثات كل من الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا، وإسبانيا، وأيرلندا، وكندا، والسويد، والنرويج، والدنمارك، وفنلندا، وهولندا بيانًا مشتركًا أعربت فيه عن:

- القلق من التوسع في الاعتقال الإداري.
- سوء أوضاع الاحتجاز.
- الحرمان من الرعاية الطبية.
- المطالبة بإعادة زيارات اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- الدعوة لاحترام التزامات إسرائيل بموجب القانون الدولي تجاه الأسرى.
- إبداء قلق خاص على صحة الطبيب الأسير د. حسام أبو صفية.

2.2. مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)

جددت الدعوة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية الطبيب الأسير د. حسام أبو صفية، محذرة من استمرار احتجازه وتدهور وضعه الصحي، وأكدت ضرورة احترام الضمانات القانونية والإنسانية للمحتجزين.

2.3. لجنة التحقيق الدولية التابعة للأمم المتحدة

طالبت بالإفراج عن الطبيب د. حسام أبو صفية، وجميع أفراد الطواقم الطبية الفلسطينيين المحتجزين تعسفياً، مؤكدة ضرورة الالتزام بالقانون الدولي الإنساني.



الخلاصة

تكشف العطايات الموثقة خلال شهر يوليو عن استمرار التصعيد المنهج في الجرائم المرتكبة بحق الأسرى الفلسطينيين داخل سجون الاحتلال، من خلال توسيع دائرة التعذيب الجسدي والجنسي، والتجويع، والإهمال الطبي، والعزل، والقمع، واستهداف الأسرى المرضى وقيادات الحركة الأسيرة، إلى جانب تصاعد الاعتداءات بحق الأسيرات.

كما واصل الاحتلال توظيف التشريعات والإجراءات الاستثنائية لتكريس منظومة الإفلات من العقاب وشرعة الانتهاكات، في ظل استمرار غياب الرقابة الدولية الفاعلة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والصحية داخل السجون، وحوّلها إلى بيئة تهدد حياة آلاف الأسرى والمعتقلين بصورة يومية.

التوصيات

- **جعل قضية الأسرى أولوية وطنية ودولية**، وتكثيف الجهود السياسية والدبلوماسية والإعلامية والقانونية لفضح الانتهاكات والمطالبة بالإفراج عنهم.
- **التحرك الدولي العاجل** لوقف جرائم التعذيب والتجويع والإهمال الطبي والانتهاكات المستمرة بحق الأسرى، وضمان وصول جهات الرقابة الدولية إلى السجون ومراكز الاحتجاز.
- **محاسبة الاحتلال على الجرائم المرتكبة بحق الأسرى** من خلال تفعيل آليات العدالة الدولية، وإحالة الملفات إلى المحكمة الجنائية الدولية، وملاحقة المسؤولين عنها باعتبارها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.
- **الضغط لإنهاء السياسات والتشريعات المخالفة للقانون الدولي**، وفي مقدمتها الاعتقال الإداري وما يسمى "قانون المقاتل غير الشرعي"، والإفراج عن جميع المعتقلين المحتجزين خارج إطار القانون.
- **تعزيز الدعم للمؤسسات الحقوقية والإعلامية** العاملة في مجال الأسرى، بما يسهم في توثيق الانتهاكات، وإيصال صوت الأسرى، وحشد الدعم الدولي لقضيتهم.



هذه الورقة توثق استمرار وتصاعد سياسة
ممنهجة من التعذيب والتجويع والإهمال
الطبي والإذلال والعنف الجنسي، والتي
تفاقمت بشكل خطير منذ بدء حرب الإبادة،
وتتطلب تحركاً دولياً عاجلاً لمساءلة الاحتلال
ووقف هذه الجرائم.

مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office